

التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف

عبد الحميد بوقصاص*

Résumé

Le développement local est en réalité la cause de départ pour un développement global. Ce domaine a intéressé beaucoup de chercheurs du tiers-monde , dans l'objectif d'émanciper leurs pays de la tutelle socio-économique des pays développés.

Pour atteindre ses objectifs, le développement local doit s'articuler sur une planification qui prend en considération les aspirations de la société locale.

Force est de constater que les études de terrains ont prouvé qu'il y a un dysfonctionnement entre la théorie et la pratique, surtout en ce qui concerne l'homme sur lequel repose l'effort de développement.

Cette situation explique en partie l'échec des projets de développement locaux. Cette contribution tente d'élucider les entraves à la politique de développement local en Algérie.....

يعد علم الاجتماع التنمية حديث النشأة إذا ما قيس بالظهور كفروع من فروع علم الاجتماع العام إذ لا يتجاوز عمره الثلاثين 30 سنة أو أزيد بقليل ، بالرغم أن التنمية كموضوع عرف منذ أمد بعيد من تاريخ الإنسانية إلا انه علميا بذات تتضح معالمه وحدوده ما بين الحربين العالميتين . وما تزال قضية التنمية تحتل موقعا مهما ومتقدما في الفكر السوسيولوجي باختلاف المشارب الفكرية والاتجاهات الإيديولوجية والرؤية السياسية ، وفي ضوء كل هذه العوامل اهتمت العلوم الاجتماعية بمسائل التنمية الاجتماعية في كل المجتمعات وبالدرجة الأولى بمجتمعات

العالم الثالث التي تعاني من تعدد مظاهر التخلف وتباينه ، وهو يعود إلى تكون هذه المجتمعات الثقافي والحضاري والاقتصادي والجغرافي كذلك، إضافة إلى ذلك ظهور على السطح الهدف من التنمية ، وهو ما حدى بالكتاب ورجال العلم الاجتماعي الذهاب كل حسب قناعاته ونظراته إلى التنمية ومحتوياتها وعليه توجد الآن مجموعة هائلة من الآراء والنظريات المختلفة منها المدافع ومنها المدين ومنها ما يقف في هذا أو الطرف الآخر إلا أننا في هذا المقال سوف نحاول تجاهل الاختلاف والتركيز على الشائع من الآراء والتوجهات وذلك كله بالتركيز أصلاً على المجتمع المحلي وبصورة أكثر تحديداً في البلاد النامية أو المتخلفة التي أضحت تنمية بالنسبة لها أكثر من ضرورة حتى يمكنها الخروج من حالة التخلف أو التأخر على بقية العالم ولهذا فاني سأقوم بعملية عرض وتحليل واقع هذه المجتمعات في ضوء الأهداف التي رسمتها سياسات التنمية الاجتماعية مظهراً في ذات الوقت عوامل النقص كل ذلك في ضوء التوجهات السوسيولوجية العامة و ليس المدارس لأن المقام هنا لا يتسع وليس هذا المقال هدفه.⁽¹⁾

ونقصد بذلك مجموع التحولات والتغيرات التي تصيب المجتمع المحلي خلال تحوله من حالة الركود والتأخر إلى حالة من النشاط والحركة في كل الأنساق والأبنية السوسيو ثقافية والاقتصادية وحتى الدينية والتي تهدف إلى طي مرحلة والتوجه بنشاط وعزم الولوج إلى حياة احسن وافضل في كل المجالات أو هو ما يتطلب من الباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين إلى التوجه الجاد نحو دراسة النظم

والبنائات الاجتماعية للمجتمعات المحلية في المجتمعات المستقلة حديثا وخاصة منها تلك الأقاليم الريفية لان هذه المجتمعات تعاني اكثر من غيرها النسب العالية جدا من الأمية بين السكان بالمعنى السوسولوجي للامية وهو ما زاد من تأخرها و عمق الفقر والبؤس والمرض بينهم.

لا ريب أن مجتمعات العالم الثالث بفضل ما خاضته من معارك ضد الاستعمار الغربي وبما قامت به القيادات من أعمال تنموية رسخت قيما جديدة لدى الأفراد والجماعات بقطع النظر عن محدودية تأثيراتها إلا انه يعد فعلا إيجابيا لتهيئة ظروف افضل للنهوض بالمجتمعات المحلية ودفعها إلى تقبل عناصر وأساليب التطور والتحضر. ولعل أهم فعل قامت به حكومات هذه المجتمعات نشر التعليم الذي يعد عاملا أساسيا في الإقلاع الاقتصادي وبث روح التغير الاجتماعي والثقافي من خلال ما يقدمه لأفراد المجتمع من أدوات. تساعدهم على إمكانية تجاوز الحياة المحلية إلى المجتمع العام ولا غرابة أن نجد العديد من السوسولوجيين قد ركزوا على هذا العامل في عملية التنمية الاجتماعية بل نجد ذلك في منظمات للأمم المتحدة المهتمة بهذا الموضوع.

حيث اعتبر الاستثمار الأكبر لأي مجتمع إن أراد فعلا الخروج من أوضاعه المتخلفة ، منوهين في ذات الوقت بضرورة الأخذ بعين الاعتبار في المناهج التعليمية حالة المجتمع الحضارية حتى لا يقع الاختلال ويتحول إلى قفزات فوقية دعائية.⁽²⁾

فالتنمية المحلية ترمي في الحقيقة ، إلى تجاوز تلك الأفكار الفوقية والمركزية والتي تلعب فيها بعض النخب وأصحاب الإيديولوجيات دورا

بارزا ليس في ترسيخ عوامل النمو و التطور بل بالعكس زاد أحيانا في تعميق التخلف لهذه المجتمعات وهذا بتهميشه الإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية. (3)

لأنه قد يتبادر إلى الذهن أو يتصور البعض في قضية التنمية المحلية على أنها تهم فقط بلعب دور إلحاق المجتمع المحلي - المتخلف الريفي على وجه الخصوص - بالمجتمع العام أو الكلي ، فهذا الاتجاه بالرغم لما يحمله من الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها ناقصة إلا أنه بهذا الأسلوب هو أحداث التوازن بينما حقيقة التنمية المحلية في واقع الحال ترمي إلى تحريك ما بالمجتمع المحلي من طاقات كامنة وتغيير ما لصق البعض الآخر من عوامل التخلف ودواعيه وأسبابه ومسبباته ، ولذلك فإنها ملتقى أودية مختلفة ، تحتاج بل تتطلب إلى عمل جاد ومستتير للاستفادة من المخزون وتحويله إلى روح وثابة تنشُد التغيير في الفعل الاجتماعي ذاته. (4)

فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية ورفع درجة الوعي عندهم (الاجتماعي والاقتصادي) وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية ، عقلية سياسية محيطية بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي و واقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة.

فتوجيه الجهد الجماعي صوب العمل الجاد يتطلب خلق علاقات جديدة بين المؤسسة المحلية (البلدية) والمواطن أو السكان ، وهو يحتاج أسلوبا جديدا تتوفر فيه خصائص ومميزات معينة ليس في التسيير اليومي

لشؤون المواطنين بل القدرة على التخطيط والإنجاز بغية كسب ثقة الجماهير المستهدفة. بمخطط التنمية المحلية وهذا كله من اجل تبديد المخاوف والشكوك الراسخة لدى السكان اتجاه المسؤول المحلي.⁽⁵⁾ وعليه فان وضع الإنسان في موقع المقارنة قد يؤدي به إلى توجهات أخرى معاكسة تماما لمرامي المشاريع التنموية وخاصة ونحن بصدد تحليل واقع التنمية المحلية في المجتمعات النامية بكل ما تحمله هذه المجتمعات من تناقضات وتفاوت ليس بينها كمجتمعات بل حتى في المجتمع الواحد ، وهي حقائق لا يجب تجاهلها سواء من قبل الدارسين والباحثين أو السياسيين ، فالحقائق التاريخية في البنية السوسيو ثقافية مهم جدا الوقوف عليها حتى يمكن تشريح الأوضاع و المواقف ومقارنته بالنظريات و الاتجاهات الفكرية التي تناولت وتتناول عملية التنمية المحلية والتي أضحت اليوم من الزم ضروريات تقدم المجتمعات الإنسانية وهو ما يتطلب تدعيم ذلك بالإكثار من الدراسات الميدانية بغية التخفيض من درجة الوقوع في الأخطاء أو الإخفاقات التي وقعت فيها سياسات هذه البلدان. فتغيير المؤسسات المحلية تعد ضرورة أساسية وأولى بالنسبة للتنمية الاجتماعية المحلية.⁽⁶⁾

فبناء المجتمع المحلي بهذه الطريقة يتطلب في البداية الإيمان الكامل بها وبأهدافها ثم ضرورة التجنيد الكامل لتحقيق كافة مراميها مما يجعل هذا المجتمع يساهم بشكل جدي وفعال في عمليات التنمية الاجتماعية ومساعدة الأفراد والجماعات على المشاركة الإيجابية في تخطيط وتنفيذ

القرارات التي يتخذونها بالطرق الديمقراطية والتي تنظر إلى الكائن الإنساني باعتباره كل واحد و إلى المجتمع باعتباره وحدة اجتماعية.⁽⁷⁾ وبذلك تهدف التنمية الاجتماعية علاوة على توفير شروط الحياة الكريمة للأفراد والجماعات إلى تغيير نظرة الإنسان الريفى إلى الحياة ككل وتقوية الدافع لديه لحياة افضل بتنمية قدراته على توجيه حياته دون الاعتماد أو الاتكال على العون الخارجي ويبقى هو دائما المستقبل للأشياء والمواضيع لا الفاعل والمحور لظروفه ، وهكذا نجد أن التنمية الاجتماعية تهدف الى تغيير البناء الاجتماعي والفكري والاقتصادي والثقافي لدى الأفراد وتجعلهم مبادرين من تلقاء أنفسهم ومن قناعتهم بالتغيير لمجتمعهم الكبير وعليهم أن يلعبوا دورهم الإيجابي في هذه التغيرات كي لا تفوتهم عجلة التغيير والتحرر من الخوف والتردد من جراء عدم الثقة في النفس التي عاشها الأفراد والجماعات طوال رده من الزمن التي بثت في النفوس بل شحنتها بالخوف والتستر والهروب من المحاجة والعمل الجاد المثمر الذي يعتمد على روح الجماعة وتكاتفها وتعاونها ومن ثم شعورها بالقدرة على النهوض والتقدم إذا ما اتحدت وحدث كل طاقاتها الكامنة والتي لم تأتيتها الفرصة للإفصاح عنها.⁽⁸⁾

وهذا راجع إلى سنوات الكبت الطويلة التي غرست فعلا الكثير من المفاهيم الخاطئة والنظرة السطحية للمواضيع واتخاذ موقف اللامبالاة تجاهها بل تؤكد لديهم نوع من الشك لدرجة اليقين بعدم الثقة بالنفس والشعور بالدونية وأن التنمية الاجتماعية لما تحمله من فعاليات ديناميكية تستطيع أن تغير هذه الصورة المظلمة أو القائمة بأخرى ملؤها التفاعل

والثقة في الآخرين والتعاون معهم في سبيل الوصول إلى الأهداف المشتركة ونبذ روح الأنانية المتفشية لأن تغيير نسق اتجاهات سكان المجتمع المحلي يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة الإنجازات المادية خاصة في المراحل الأولى.

من التنمية ذلك أنها تعمل على زيادة فعالية السكان في المشاركة الواسعة في بناء المجتمع وخلق الأسس الجديدة التي تكون في مستوى الرغبات وتلك الاتجاهات ومن ثم يمكن أن تعزز الثقة الشعبية القادرة على تحمل المسؤولية ودفع المجتمع المحلي إلى التفاعل أكثر مع التجديدات البنائية المادية والاجتماعية إذ أن عمليات التنمية الاجتماعية لا تقتصر على خلق مفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية وإنما هي أيضا تعمل على إيجاد القيادة المحلية المتجاوبة والقادرة على الاستمرار في التجديد والتحسين بصورة جماعية من خلال وعيها بالمشاكل التي يعيشها السكان ورسم البرامج والمشاريع الواقعية المبنية على أسس علمية وجماعية التي تحسّس المشاكل وتتعرف على المعوقات ومن ثم الشروع لتحقيق الأهداف العليا وتكثيف المواطنين مع الأهداف التكنولوجية العصرية في خدمة الريف وما يتطلب ذلك من العمل الجماعي لتحسين المردود المادي⁽⁹⁾ وبذلك يمكن خلق الإطارات الكفاءة القادرة على وضع الخطط من القاعدة لتساعد المخططيين على المستوى المركزي وبهذه الكيفية تكون التنمية الاجتماعية مسؤولية الجميع في الخروج من التخلف والتفكك الذي يعاني منه المجتمع وسد جميع هذه المظاهر في أوقات مرسومة ومدروسة وهنا يظهر التشابك الواضح بين التخطيط والتنمية

حيث أنهما صورتان لشيء واحد في واقع الأمر لأن خطط التنمية تهدف إلى استحداث مجموعة من التجهيزات الثقافية والاجتماعية الغربية على البناء الثقافي الداخلي للنسق وبالتالي لابد أن تخلق هذه الأفعال ردود أفعال إيجابية أو سلبية سواء في المجال الاجتماعي أو التكنولوجي بما تحدثه من تغيير في بناء الأسرة وعلاقتها والاتحادات العمالية وأصحاب العمل وأصحاب الأرض ورعاية الأطفال وكيفية توجيههم في التعليم وكذلك تعمل التنمية على امتصاص عوامل الرفض والقوة المضادة وتدعيم القوة المؤيدة لأهداف التنمية .

تخطيط التنمية الريفية

إذا كان الفرد يحاول دوما أن ينظم نشاطاته المختلفة بواسطة ترتيبها في سبيل التغلب عليها فالجتمتع وهو يهدف إلى الخروج بسرعة من دائرة التردّي والتخلف لابد له من تخطيط للتنمية فعند تغيير الحالة الزراعية فمن الضروري النظر إلى القيم والعادات التي ترتبط بالأرض وترسخ في ذهن المواطنين لأن هذه المواقف الاجتماعية لها أهمية لا يستهان بها عند كل تغيير في المواضيع الزراعية ذلك لأن الإنسان قد ارتبط بها ارتباطا عضويا وبالتالي أضفى عليها العديد من المفاهيم الثقافية المختلفة ومن هنا تبدو الصعوبة في إحداث التغيير إذ لابد على المخططين أن يولوا هذه المفاهيم اهتماما متزايدا في التخطيط للتنمية الاجتماعية التي هي في حقيقة واقعتها تمس الأرض كما تمس الإنسان ذاته وعليها أن تؤثر فيهما معا وتعمل على تجنب الثغرات التي يمكن أن تشوه صورة التخطيط بمقدر ما تكون الاهتمام بالتنمية وآفاقها المستقبلية حيث بقدر

ما يكون الاهتمام منصبا على نوع وكيفية رسم الخطة بأحكام وواقعية ومرونة حتى لا تؤدي إلى حدوث التفكك في العلاقات الاجتماعية على مستوى الريف بوجه الخصوص ومن ناحية أخرى الوصول إلى رفع الإنتاج الزراعي وتغيير الأرض باستعمال الوسائل العلمية الحديثة أو التكنولوجيا الزراعية بالإضافة إلى أن هذا التحول يصادف صعوبة أخرى معقدة تتمثل في ملاك الأرض الغائبين الذين طاب لهم المقام في المدن والأرض التي تدر عليهم الربح والرزق فان تغيير هذه المواقف يتطلب الكثير من الجهد والانتباه والدراسة حتى لا تقع الأخطاء التي من شأنها إظهار العجز في التغيير المطلوب. ثم إن زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني يعني في النهاية ارتفاع القدرة الشرائية لدى الريفيين ومعنى ذلك أنهم يكونون قادرين على شراء الكثير من البضائع الصناعية الوطنية التي تعلق في مجملها من مشاكل السوق الدولية الاحتكارية وبهذا الأسلوب يتم التلاحم والتشابك بين التنمية الاجتماعية بشكل يخدم الاثنين ويحل العديد من المشاكل يفضل الصادرات من المنتجات الفلاحية للحصول على العملات الأجنبية لتسيير شؤون الصناعة وبذلك تظهر أهمية التنمية الزراعية على وجه الخصوص في البلدان النامية عن طريق الاغراءات التي تقدم للفلاحين وتحفيزهم بشتى الطرق لهذه العملية لتطويع المجتمع ككل. (10)

أهداف التنمية

فالتنمية يجب أن لا ينظر إليها على أنها عملية هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط بل هي في مفهومها الشامل

أوسع من ذلك حيث تهدف إلى خلق الحياة الكريمة للإنسان وإخراجها من معاناة الماضي بكل أشكاله إلى حياة يشعر فيها بالاطمئنان الكامل ويكون فيها علاقات سليمة على أسس تختلف في شكلها ومضمونها عن الماضية ، وضمان مشاركة الإنسان في العمل الجماعي الجاد والمتحرر من كل القيود التي قيدته وأفقدته الكثير ، والإيمان بالمستقبل الوضاح الذي يسترجع فيه الفرد إنسانيته وسط الجماعة ويساهم بصورة إيجابية في تغيير العلاقات وبناء الحضارة الإنسانية دون شعور بالتفوق أو الدونية التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث وخاصة القطاع الريفي الذي يعاني من التخلف الفكري والمادي والصحي معاناة كبيرة مما جعله أحيانا ينظر حتى إلى الكوارث على أنها أمور طبيعية.

ومن المعلوم أن بين المجتمعات النامية تباينا في درجة التخلف ونوعيته لما لهذه المجتمعات من وضعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة داخل المجتمع الواحد ، ولذلك فإن التنمية تهدف إلى التغيير الحضاري من خلال التخطيط لهذه العملية ومقدرة التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا اقتصاديا وثقافيا ، وبذلك فإن مشاركة البيئة المحلية عن طريق إثارة الوعي والإقناع بالحاجات الجديدة في التفكير والتنفيذ أمر ضروري وحيوي في هذه العملية على اعتبار ما تتصف به التركيبات الاجتماعية والاقتصادية والقيم والتصورات الجمعية بالجمود ، فهو بشكل عقبة في وجه التجديدات والتغييرات المفروضة والتي تستدعي مظهرها جديدا من الحياة يتسم بالمرونة وبذل الجهد لان الهدف هو إشراك مجتمع المحلي في التغيير ، ومن خلال المجتمع ذاته يمكن الوصول إلى تغيير

اتجاهات الأفراد والجماعات دون عنت ، وهذه الكيفية يتم تحقيق المشاريع وتكوين القادة المحليين وتدريبهم على العمل الاجتماعي في قيادة الجماهير والقدرة على التنظيم والتسيير الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة التنمية الاجتماعية الشاملة ويضمن لها البقاء بخلق المشاركة الوجدانية وتأسيس الروابط بين المشاريع وبين أكبر عدد ممكن من الجماعات المحلية. ⁽¹¹⁾ لكي يقتنعوا بأن الأنماط السائدة قاصرة على أداء مهمتها ومن ثم يجب تغييرها وتبديلها بأنماط جديدة تكون قادرة على السير مع مقتضيات التجديد في جميع الميادين ، وخلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية ومرافق الخدمات الأخرى ، كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى الحث والتشجيع على الادخار ، باعتباره عملية حضارية ترتبط بعدة قيم اجتماعية ودينية ، وهذا لا يتم إلا بخلق اتجاهات إيجابية لدى مواطني المجتمع المحلي.

وكذلك تعمل التنمية على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط لكي يسهل نموها نموا متوازنا مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها حتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية لا في المجال السياسي فحسب بل وأيضا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ⁽¹²⁾

وبذلك ترمي التنمية إلى إدماج المجتمع المحلي في المجتمع الوطني ككل من خلال الخطة الشاملة في كل النشاطات من أجل إزالة الفوارق والمتناقضات، وهكذا تكون التنمية قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبية وتمنع استخدام أساليب العنف والهدم وتوجه الطاقات الإنسانية

من أجل تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع في عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات بإشباع الحاجات المختلفة بفضل التعاون مع الآخرين عن طريق العمل معهم ومن أجلهم أفضل من منافستهم والتفوق عليهم ذلك لأن من أهداف التنمية الاجتماعية العمل على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغيير والعمل على أن يكون ذلك من نشاطات الإنسان اليومية من خلال الشعور الجمعي الذي يسيطر على العقول والسلوك و الأفعال بما يضمن لها النجاح ، خاصة إذا كان السكان متأثرين بما فعلته السلطة المحلية في الماضي أكثر من اهتمامهم بما ستفعله في المستقبل ، وبذلك فإن جهود التنمية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار عدة عوامل كي تكون قادرة على تحقيق التقدم والقضاء على الوضع المتخلف ومواجهة الثقافات التقليدية التي تعيق التغيير الاجتماعي والثقافي.

فالحاجة ماسة إذن إلى قيادة واعية يشعر بها المواطنون الذين يمسون بمرحلة التغيير الاجتماعي المعقد وهم تعوزهم الخبرة ، وفي ذلك ما يخلصهم من حياة الفقر والخضوع التي عاشوها لفترة طويلة من الزمن ، وليس من شك لما للأعمال التطوعية دورا كبيرا في عمليات التنمية ودفع المواطنين نحو الأهداف السامية التي تصبو إليها ، من خلال التلاحم الذي يجب أن يكون للمؤسسات الحكومية والمستويات الشعبية المحلية دورا في دفع التنمية لضمان المشاركة المحلية دورا في دفع التنمية لضمان المشاركة وزيادة الإنتاج الفلاحي الموجه نحو السوق الوطنية والعالمية وإنتاج الحمضيات الرخيصة الثمن وتنوع المنتجات الزراعية حتى يمكن تحقيق

توازن بين العرض والطلب على المستوى الوطني ، وهذه الكيفية يمكن إدخال الفلاحين في الحياة السياسية للأمة حيث يرتبط الناس فيما بينهم في إطار المجتمع الكبير الذي يعينهم على تفجير طاقاتهم وبذلك تكون المشاركة الشعبية ليس فقط على المستوى الإنتاجي بل أيضا على المستويين الاقتصادي والسياسي تلك المشاركة التي يجب أن تتوسط وتتغلغل في كل مجالات العلاقات الاجتماعية التي ترتبط برفاهيتهم وتنميتهم.⁽¹³⁾

وبذلك يمكن للتنمية أن تحقق أهدافها في المجتمع المحلي عن طريق بعض المبادئ التي يلزم أن تضعها الجهات المختصة نصب أعينها وهي تخطط للتنمية :

إخراج الجماهير الريفية من سيطرة النظم الاجتماعية التقليدية ومن حالة الركود الفكري إلى تغيير تلك الوضعيات. استكمال أبعاد الحياة الحديثة والمنظورة عن طريق الإدخال المستمر للأساليب التكنولوجية في أمور الخدمات والإنتاج وكافة مستلزمات الحياة.

القدرة على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية وتوجيهها نحو تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة الحيوانية وغيرها.

التوجيه المستمر للأفراد والجماعات كي يغيروا من أفكارهم القديمة ويسايروا الوضع الجديد يتبنى اتجاهات وعقائد جديدة تطور وتعديل وتغير من الثقافة السارية.

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد إن كل هذه الجوانب متشابكة وغير متباعدة ، ولذا يلزم العمل في كل منها بهدف تحقيقها مجتمعة لأنها تؤثر في بعضها تأثيرا مباشرا والتخلف في إحداها ينعكس بالتالي على بقية الجوانب الأخرى.

إن تخطيط التنمية الاجتماعية في الريف لا يتم بالصورة المرجوة إلا إذا توفرت له الشروط الموضوعية حتى يمكنه المساهمة في أحداث التغيير المطلوب ، فالتنمية بدون الإنسان المتفاعل معها المتفهم لأهدافها ومراميها القريبة والبعيدة والذي يعد العماد الحقيقي لنجاحها ذلك لأن التنمية الاجتماعية هي الأسلوب الثوري الاجتماعي والاقتصادي والفكري في سبيل خلق توازن وانسجام داخل المجتمع.

وبالتطبيق على المجتمع الجزائري نجد أن وضعياته الراهنة تتصف في مجملها بالثنائية وللقضاء على هذه الثنائية لابد من البدء بالإنسان الذي ترسبت في أعماقه مثل هذه المظاهر ، لانه الهدف النهائي سواء أكان في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي فلا يتصور أن تحدث تنمية شاملة دون الاهتمام به ، وإذا ما أمكن تكوين هذا الإنسان لفهم الأبعاد البعيدة انطلاقا من الوضعية الحالية فانه يمكن عندئذ تحقيق التنمية الاجتماعية عفوها الواسع ، علاوة على أن الإنسان الريفي يتصف بالمحافظة على القديم والنفور من الجديد وهنا تكمن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والوسائل المستعملة في التنمية من زيادة الإنتاج وتحسينه وتوزيعه والقضاء على الأمراض والأوبئة. (14)

فالقضية إذن ليست منحصرة في النمو ولكن في التنمية التي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب حياة المجتمع بل هي شاملة لكل جوانب ومجالات الحياة الإنسانية بهدف التغيير المقصود المحدد بأهداف تبغي الخروج بالمجتمع من دور التخلف والنمو البطيء التدريجي إلى دور التنمية والتغيير وذلك لا يتم إلا من خلال تخطيط مدروس لكل جوانب المجالات حتى تسير التغيرات الكيفية والكمية بمستوى واحد نحو الأفضل في كل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك لأن التنمية الاجتماعية تعد الإطار الاجتماعي والسياسي في سبيل الانتقال بالمجتمع من وضعية التخلف إلى مرحلة الاستغلال الكامل لكل الإمكانيات المادية والبشرية وتسخيرها لخدمة السكان من أجل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، وخاصة في المجتمع المحلي الريفي الذي يعاني من حالة التخلف أكثر من القطاعات الأخرى ، ولهذا فإن تحريك المجتمعات المحلية نحو تطلعات المستقبل لمشاركة الإنسان بنفسه عن اقتناع يمكن النهوض بالمجتمعات المحلية الريفية ونبذ روح التواكل والتكاسل وجعل الفرد والجماعة يشعرون بأنهم مسؤولون عن حياتهم ومستقبلهم ، فهذا الجانب هام جدا بالنسبة للتنمية الاجتماعية لان العمليات تخص الفرد والجماعة وإذا ما استثيرت هذه الأطراف بالمواضيع والوضعيات وأصبحت تشكل المحلل الأول في اهتماماتها اليومية ، حينئذ يمكن القول أن التنمية قد استطاعت أن ترسم الخطوات المحددة والواضحة لها ولمراميها. ⁽¹⁵⁾

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المجتمع الجزائري الذي يشهد في الوقت الحاضر تغييرات سريعة في جميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية ، فان الأمر يدعو إلى الأخذ بالتنمية الشاملة، حتى يمكنه سد الثغرات والإختلالات التي ظهرت وتظهر على السطح الاجتماعي لان هذه التغيرات سوف تطرح العديد من المشكلات داخل البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي على وجه الخصوص من حيث المفاهيم والقيم والنظم الاجتماعية ، ولهذا فعلى التنمية أن تستجيب وتقوم بدورها ووظيفتها في هذه المجالات ، وهو ما يجعلنا نؤكد على خطورة القيادة المحلية بمدى وعيها للتحويلات البنيوية والفكرية وكيفية توجيهها والتعامل معها بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف في التغير السليم والتجاوب مع روح العصر ليس على المستوى السياسي فحسب ، لأن في ذلك قد تكمن المعضلة الاجتماعية بأبعادها المختلفة ، لأن التنمية الاجتماعية لها عديد المستويات وإن إغفال أي مستوى مهما كان قد يؤدي زيادة التخلف بذل الدفع إلى الأمام في تنمية المجتمع المحلي.⁽¹⁶⁾

الخاتمة

يمكن القول بان موضوع التنمية الاجتماعية أضحى من الموضوعات التي فرضت نفسها في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذا لما يكتسبه من أهمية كبيرة في المجتمعات الإنسانية وفي مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص ، نظرا لما تعانيه من التخلف العام ، ومن ثم فهي في حاجة أكثر من غيرها لحث الخطى للخروج منه ،

ولكن ليس بأي طريقة بل عليها أن تتقن السبيل العلمية والعقلانية لذلك ، حتى يمكنها مقارنة مراحلها وخطواتها الأمر الذي يتطلب منها إجراء التقييم الضروري لتنميتها ، ومن هنا يعد التقييم أحد أبرز الجوانب الحقيقية في عملية التنمية الاجتماعية المحلية ، وهذا من أجل ضبط البرامج وفق كل مرحلة في ضوء ما تم وما لم يتم عمله أو إنجازه ، بغية وضع اليد على الأسباب والمعوقات .

فالتنمية الاجتماعية ليست مقصورة فقط على العوامل الاقتصادية بل هي شاملة لكل المجالات الأخرى الاجتماعية الثقافية والإدارية والسياسية ، وبهذا فإن عملية التقييم تتطلب اشتراك كل الوزارات والهيئات المعنية وليس وزارة بعينها ، وهو ما يستدعي أيضا الاعتماد على البحوث العلمية الميدانية منها على وجه الخصوص والأساليب المنهجية لكي يمكن فهم وإدراك ردود أفعال المواطن على كل المستويات ، وتجنب النظرة المتسرعة والتي عادة ما تكون حاملة شعارات براقية في التنظيم الاجتماعي لكنها لا تفتأ أن تصطدم بالواقع الاجتماعي والنفسي والتاريخي يصعب التعامل معه.

وهو ما يثير قضية على غاية من الأهمية السوسولوجية ألا وهي القوة البشرية المشرفة على العمل التنموي التي تحتاج إلى تدريب جيداً ذلك لأن العملية تشتمل على جملة من الأهداف وبالتالي فإن أي خلل في جانب يؤدي بالتأكيد إلى أحداث إختلالات في الجوانب الأخرى ، وعليه إن التنمية الاجتماعية تعتمد كثيراً على حسن اختيار الإنسان التنفيذي ، وهو ما ينقص معظم مجتمعات العالم الثالث الأمر الذي يفسر

لنا فشل سياسات التنمية المحلية ، بالرغم من الأموال التي خصصت لهذا
لكن دون جدوى ، لان الاعتماد على شعار ومحاوله تحريك المواطن
وفقه دون دراسة سيوسولوجية مسبقة اصطدمت بالواقع التاريخي الذي
حاولت العديد من مجتمعات العالم الثالث تجاوزه أو تعافله فوقعست في
المحذور.⁽¹⁷⁾

المراجع

- [1]- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية ع
1981/201 القاهرة من الدكتور جمال مجدي حسنين
- [2]- دراسات عربية ع 1988/5 بيروت في (الدكتور إحسان محمد الحسن)
- [3]- الدكتور سمير أيوب : تأثيرات الإيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء
العرب بيروت 1983 ص348 -ص351
- [4]- الدكتور علي الكاشف : التنمية الاجتماعية . عالم الكتب دت القاهرة ص
174 -ص 176
- [5]- كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية . دار المعارف
القاهرة 1985 ص373-ص382
- [6]- المستقبل العربي ع 109 / 1988 بيروت في (رياض طيارة).
- [7]- Underdevelopment and development (Editor Henry Bernstein
Penguin, (1976 P 214)
- [8]- الدكتور فاروق زكي يونس : تنمية المجتمع في الدول النامية . مكتب
القاهرة الحديثة 1967 ص 79.
- [9]- الدكتور نبيل محمد السمالوطي : علم اجتماع التنمية . هيئة المصرية العامة
للكتاب . الإسكندرية 1974 ص 194.

- [10]- رونالد روبنسون : تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد الحسن . منشورات وزارة الثقافة . دمشق 1973 ص 180 .
- [11]- الدكتور محي الدين صابر : التغير الحضاري و تنمية المجتمع . مركز تنمية في العالم العربي . سرس الليان 1962 . ص 245-ص 246 .
- [12]- نفسه ص 223 -ص 224 .
- [13]- الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ط2 دار المعارف القاهرة 1974 ص 406 .
- [14]- الدكتور الفاروق زكي يونس : المرجع السابق ص 5 .
- [15]- : نفسه ص 7 .
- [16]- الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن : التخطيط القومي والتنمية) محاضرة بمعهد التخطيط القومي القاهرة 1971 .
- [17]- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة ع3 مج11 - 1974 في (د د :هدى مجاهد ، نهي فهمي)

-----* جامعة عنابة